الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ودورها في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

The International Islamic Rating Agency and its role in promoting the Islamic financial industry in Algeria

شخار نعيمة[1]، تونسي نجات[2]

Chekhar naima[1], tounsi nadjet[2]

[1] المركز الجامعي تيبازة، chekhar.naima88@gmail.com

[2] المركز الجامعي تيبازة ، nadjet7035816@gmail.com

تاريخ الاستلام: .2022/04/29 تاريخ القبول: 2022/06/10 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ومعرفة تأثير المؤسسات الداعمة والمتمثلة أساسا في الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في تمكين وتعزيز ومنح الثقة في مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، من خلال التعريف بالوكالة وتحديد أهم معالمها، وكذا التطرق إلى دراسة التصنيفات المقدمة من خلالها، وكيف يمكن الاستفادة من خدماتها وتصنيفاتها من طرف المؤسسات المالية العاملة في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر مازالت تعاني من عدة تحديات ومشاكل التي تحاول مواجهها والتخلص منها، فهي تعمل على تعزيز مكانتها من خلال وضع الأطر القانونية والتشريعية لها، كما أن تبني معايير وتنظيمات المؤسسات الداعمة سيمكنها بالتأكيد الوصول إلى أهدافها، منها اللجوء إلى تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية عن طريق الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف سيعزز الثقة في الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الداعمة، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، الصناعة المالية الإسلامية.

تصنيفات JEL: G24، G01.

Abstract:

This study aims to identify and know the impact of the supporting institutions, mainly represented by the International Islamic Rating Agency, in enabling, strengthening and giving confidence in the institutions of the Islamic financial industry in Algeria, by introducing the Agency and identifying its most important features, as well as addressing the study of the ratings provided through it, and how it can be used. Of its services and classifications by financial institutions operating in Algeria The study concluded that the Islamic financial industry in Algeria still suffers from several challenges and problems that it is trying to confront and get rid of. Including resorting to the classification of Islamic financial institutions through the International Islamic Rating Agency will enhance confidence in the Islamic financial industry in Algeria.

Keywords: Supporting Institutions, International Islamic Rating Agency, Islamic Financial Industry.

JEL Classification Codes: G01, G24.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، **الإيميل:** authorC@mail.com

1. مقدمة:

عرفت الصناعة المالية في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا من خلال مختلف المنتجات والخدمات التي تقدمها للجمهور، مستمدة في تعاملاتها المختلفة من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فنجد العديد من الدول تبنت هذا النوع من المنتجات العديدة والمتناسبة مع كل احتياجات المتعاملين الاقتصادين، وتماشيا مع هذه المتطلبات لتسهيل عمل هذه المؤسسات المالية الإسلامية، كان لابد من توفير هيئات مالية داعمة لنشاطها، بهدف المساعدة والتوجيه وإيجاد أفضل الطرق والآليات لنشاط هذه المؤسسات نظرا لخصوصية، وطبيعة نشاطها المتوافق مع الشريعة الإسلامية فلقد ساهمت المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية بشكل كبير في دعم ومرافقة المؤسسات المالية الإسلامية للوصول إلى الأهداف المسطرة لها من خلال دورها الإيجابي في تعزيز الرقابة على المؤسسات الإسلامية، منها الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف التي دعت الحاجة لوجودها لاحترامها خصوصية العمل المالي الإسلامي في عملية تصنيف الجودة الشرعية.

فنجد الجزائر من الدول التي تسعى لتطوير الصناعة المالية الإسلامية للحاق بركب الدول السباقة في هذا المجال، و رغم الجهود المبذولة إلاّ أنها لم ترق إلى الهدف المنشود، وهذا

راجع إلى نقص القوانين و التشريعات المنظمة للعمل المصرفي وكذا عدم الاستفادة بطريقة مباشرة من معايير ومختلف التنظيمات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الداعمة لهذه الصناعة ، كل ذلك يحول بينها و بين دعم مؤسسات البنى التحتية للصناعة المالية الإسلامية، فنجد من بين هاته المؤسسات نجد الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف التي تقدم تصنيفا شرعيا الذي يهدف إلى تصنيف الكيانات المالية مما يعزز مكانتها وثقة المتعاملين معها وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف من دعم ومرافقة للمؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة في الجزائر؟

ايجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

2. مفاهيم أساسية حول التصنيف الشرعي وأسباب الحاجة اليه

سنحاول من خلال هذا العنصر توضيح معنى التصنيف الشرعي، وكذا المقصود بالجودة الشرعية، مع تبيان أسباب الحاجة إلى هذا النوع من التصنيف.

1.2 تعريف التصنيف الائتماني والتصنيف الشرعي:

يقصد بالتصنيف الائتماني عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق المنتجات المالية، وفي نفس الوقت لا يعتبر التصنيف ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها (فيلالي، 2019). فالتصنيف الائتماني يعبر عن رأي وكالة التصنيف الجدارة الائتمانية و استعداد المصدر للأوراق المالية على الوقاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية بالكامل، أما إذا تعلق بمنتج مالي فهو يشير إلى قدرة حاملها على استرداد حقوقه من الجهة المصدرة لها في تاريخ الاستحقاق.

أما التصنيف الشرعي فهو عملية هدفها توفير المعلومات والتقويم المستقل للانضباط الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية، أو التي تقدم خدمات مصرفية أو مالية إسلامية أو للمنتجات المالية الإسلامية التي تتداول في الأسواق كالصكوك وغيرها((حمو، 2017) . كما يعرف التصنيف الشرعي العملية التي تستدف المؤسسات والمنتجات لدعم الانضباط الشرعي فيعما على مستوى اصدار الفتوى ومستوى التطبيق العملي من خلال وضع درجات لمستوى هذا الانضباط، فالهدف من التصنيف هو إعطاء المؤسسة أو المنتج مستواه الصحيح من خلال الجودة النوعية لكي يعتمد عليها على ذلك التصنيف.

2.2 مفهوم الجودة الشرعية: هي تلك الأداة التي من الممكن أن نحافظ بها على سلامة التطبيقات لدى المؤسسات المالية الإسلامية و نضمن سمعة عالمية، و يمكن تعريفها بأنها تقييم للإجراءات و المسارات التي اعتمدتها المؤسسات المالية الإسلامية في تطوير و اعتماد و تطبيق منتجاتها، حيث تهدف الجودة الشرعية إلى معرفة مدى وجود الضوابط الرقابية الشرعية و مقدار التزام الإدارة التنفيذية بها و بالسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية، أو السلطات التشريعية الأخرى كالبنوك المركزية، أو هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (علواني، 2011).

2.3 دوافع التصنيف الشرعي تتمثل في:

- الحرص على الكسب الحلال فلا بد ان يكون هذا العنصر قابلا للقياس بواسطة الحكم على تلك المؤسسات والمنتجات بناءً على مشروعيتها، إذ لا يتصور أن تكون جميعها عند نفس المستوى؛

- إن الفجوة القائمة بين النظرية المصرفية الإسلامية وبين واقع التطبيقات على المنتجات المالية الإسلامية تمثل أهم دوافع التصنيف الشرعي؛

- تفريغ قاعدتي الغنم بالغرم والخراج بالضمان من مضمونهما بفعل بعض الاختيارات الفقهية التي أسهمت في تقليل المسؤولية عن الملكية وتحويل الحيازة الشرعية إلى ناحية شكلية وصورية لا تعكس أي مسؤولية للمالك عن ملكه مثل ضمان الصانع أي المقاول للبنك؛

- غياب أو ضعف آليات الرقابة والمراجعة الشرعية على مستوى الهيئات الشرعية أو الإدارات التنفيذية للمؤسسات للتأكد من سلامة التطبيق والاكتفاء بالحصول على الفتوى كأساس للحكم بشرعية المنتج.

2.4 **دواعي إنشاء وكالات التصنيف الشرعي**:

ترجع أسباب الحاجة إلى وجود وكالات التصنيف الإسلامية إلى ما يلي:

- ليس من مهام وكالات التصنيف الائتماني العالمية إجراء تصنيفات للصناعة المالية الإسلامية؛

- إن الخبراء الماليين الإسلاميين وجدوا أنفسهم في مواجهة مع الكيفية التي يتم بها التصنيف غير الملم بالتكافل الإسلامي والصكوك الإسلامية والتمويل الإسلامي القائم على المشاركة في تحمل المخاطر؛

- معاملة مؤسسات التصنيف الائتماني الصكوك على أنها أدوات دين، وعدم مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها الصكوك عن السندات أين تمثل الصكوك حصص ملكية في الأصول المكونة للصك بخلاف السندات التي لا تمثل أي حقوق؛

- عدم وجود الخبرات الشرعية المؤهلة داخل مؤسسات التصنيف الائتماني التقليدية لإيضاح هذا الجانب؛

- عدم وجود معايير شرعية واضحة وموحدة للصكوك يمكن لمؤسسات التصنيف الائتماني تطبيقها والاحتكام اليها.

3. واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

1.3 القوانين و التشريعات المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر بعد إصلاحات قانون النقد والقرض:

لقد عرفت المنظومة البنكية الجزائر عدة إصلاحات وتطورات من الاستقلال إلى يومنا هذا، ولعل أهمها هو قانون النقد والقرض 90-10، ليعدل بالأمر 03-11 كمايلي:

أ -صدور قانون النقد و القرض 90- 10:

لمسايرة الإصلاحات و التغيرات التي عرفها الإقتصاد الوطني على كافة المستويات، جاء القانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض معدلا و مغيرا و متمما و تظهر أهمية هذا القانون فيما يلي:

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية و إقامة نظام مصرفي ذو مستويين؛
- فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية؛
- إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الإئتمان؛
- إنشاء سلطة نقدية و حيدة مستقلة.

نص قانون النقد و القرض 90-10 على إمكانية منح الترخيص و الإعتماد للبنوك الأجنبية، حيث يمكن فتح تمثيل لبنك أجنبي بترخيص يمنحه مجلس النقد و القرض و بشرط خضوع الترخيص لمبدأ المعاملة بالمثل.

كما رخص بالمساهمات الأجنبية في المصارف الخاضعة للقانون الجزائري بشرط منح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين (بنوك مختلطة). و لقد قدر عدد المصارف التي انشأت حديثا بأموال وطنية و اجنبية في الجزائر بـ 14 بنك.

ب-صدور الأمر 03- 11 المتعلق بالنقد و القرض

استمر العمل بقانون النقد و القرض 90- 10 أكثر من عقد كامل من الزمن قبل أن تلجأ السلطات النقدية في الجزائر إلى إصدار الأمر 03- 11 (تاريخ 26 اغسطس 2003م)، و الذي ألغى القانون 90- 10 بالكلية و تضمن قواعد التنظيم المصرفي بما في ذلك تحديد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة المصرفية و هي (قندوز، 2020):

بنك الجزائر، مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية، كما تضمن أهم قواعد النشاط المصرفي (عمليات المصارف)، العمليات الأصلية و التابعة، و مراقبة إحترام المصارف و المؤسسات المالية لإلتزاماتها. ثم بتاريخ 26 أغسطس 2010 صدر الأمر 10- 04 ليعدل و يتمم الأمر 03- 11، و كانت التعديلات طفيفة ما يعني أن القانون الحاكم للنظام المصرفي الجزائري إلى الآن هو الأمر 03- 11.

ج-صدور النظام رقم 18- 02 المتعلق بالمالية التشاركية

يعتبر النظام 18-02 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2019 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية أول إطار تنظيمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، غير أن القانون قد شابه بعض الغموض، وهو ما سرع بصدور الأمر 20-02 بداية عام 2020.

هدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة <<التشاركية>> التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، و يتعين على المصرف أو المؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات مالية تشاركية تقديم معلومات وافية دعما لطلب الترخيص المسبق من بنك الجزائر منها: بطاقة وصفية للمنتج، رأي مسؤول المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية، الإجراء الواجب إتباعه لضمان الإستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية،كما يتعين على المصارف و المؤسسات المالية المعتمدة و بعد حصولها على ترخيص مسبق من طرف بنك الجزائر الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة من طرف هيئة وطنية مؤهلة قانونا لذلك، غير أن هذا القانون لم ينص على الجهة المخولة لإنشاء هذه الهيئة.

لم يجد هذا النظام طريقه للتطبيق لعدة إعتبارات، أهمها التغيرات السياسية التي حصلت في البلد وأدت إلى إجراء إنتخابات رئاسية نهاية عام 2019، قبل أن يدخل الإقتصاد العالمي في صراع محموم مع وباء كورونا المستجد، رافقه إنخفاض كبير في أسعار النفط أثر في بعض

التوازنات الإقتصادية للبلد. ولم يمنع ذلك كله من إصدار النظام 20- 02 في الربع الأول من عام 2020(عبد الكريم أحمد قندوز وآخرون، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات والآفاق، 28).

د-صدور قانون 20- 02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف المصارف و المؤسسات المالية

يهدف هذا النظام الى تحديد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف المصارف و المؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

إن فكرة التعامل بالمصرفية الإسلامية ليست بالدخيلة على الجزائريين، بل إن إنفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الإستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة و أن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم هذا النمو و التنمية، وذلك نظرا للدور والأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية (بوعيطة، 2018)

ولقد أعطت الحكومة الجزائرية رسميا، الضوء الاخضر للبنوك المعتمدة في الجزائر، لدعم الصيرفة الاسلامية و السماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها بهدف مواجهة مشكلة السيولة التي خلفتها الازمة المالية التي عصفت بالبلاد منذ 2014، و ذلك بالسماح لكل المصارف العمومية بفتح شباك للصيرفة الاسلامية يكون مستقلا كليا عن الهياكل الاخرى للبنك (الجزائرية، 2020، صفحة 34).

- قراءة تحليلية لمواد النظام 20-02 المنظم لنشاط الصيرفة الإسلامية:

احتوى النظام 20-02 على 23 مادة تناولت كل مادة شرح جزء من العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، حيث تضمنت وكنقطة أولى إظهار الهدف من النظام.

وقد أعطى تعريف للعملية المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وحدد شروطها وكذا المنتجات المعتمدة من طرف المصرف المركزي وهي 13 منتوج (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الإستثمار) كما أكد على وجوب خضوع منتجات الصيرفة الإسلامية إلى ترخيص مسبق من طرف المصرف الجزائر مع ضرورة حصول المصرف أو المؤسسة المالية على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

وفي ذات السياق أشار المشرع إلى ضرورة تكوين هيئة شرعية لدى المصرف أو المؤسسة المالية التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية وحدد أعضاءها، حيث حدد من خلال المادة 17 و18 من النظام الكيان الذي تمارس فيه عمليات الصيرفة الإسلامية وهو ما عرفه بالشباك المستقل إستقلالا تاما عن باقي الأقسام.

تخضع المنتجات الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى هذا النظام إلى الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية، كما أن هذه المصارف والمؤسسات المالية المتحصلة على الترخيص بممارسة النشاط ملزمة بالشفافية أثناء قيامها بمختلف العمليات المصرفية ذات الصلة وذلك فيما يخص إعلام العملاء بالتسعيرات، والشروط القصوى والدنيا التي تطبق عليهم..... الخ

وقد ألغى هذا النظام أحكام النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية الممارس من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

من خلال قراءتنا لهذا القانون نجد أنه لم يتناول عدة نقاط نذكر منها تلك المتعلقة بالرقابة، وعلاقة المصرف المركزي مع المصارف والمؤسسات المالية الممارسة لنشاط الصيرفة الإسلامية.

كذلك غفل المشرع على جانب تحديد شروط تكوين الهيئة الشرعية على مستوى المصرف أو المؤسسة المالية الممارسة لنشاط الصيرفة الإسلامية، فإكتفى من خلال المادة15 من هذا النظام بتحديد أعضائها فقط دون ذكر الشروط، الأمر هنا لا يخلو من الأهمية، ذلك أن عمل هذه الهيئة رقابي شرعي يجسد فعليا معنى وخصوصية النشاط المصرفي الإسلامي.

بالنسبة للمنتجات الإسلامية المرخص بها من طرف بنك الجزائر تبقى ناقصة، فهناك منتجات أخرى لم يتم إدراجها، كصيغة المزارعة، المساقاة، والمغارسة والتي يمكن أن يستفيد منها الإقتصاد الجزائري، حيث تعطي دفعة قوية للقطاع الفلاحي، بإعتبار أنها موجهة لهذا النشاط.

فكلما كان هناك تنويع في المنتجات والخدمات كلما كانت هناك إستجابة لرغبات مختلف الشرائح المجتمع، وهو الأمر الذي يسمح بضخ كم هائل من الكتلة النقدية نحو العجلة الإقتصادية.

المشرع ومن خلال المادة 22 من هذا النظام أشار إلى خضوع المنتجات الإسلامية إضافة إلى جميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية، في هذا الجانب يجب

مراعاة خصوصية نشاط المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا مختلف المنتجات والخدمات التي تقدمها، إذ أنه من غير المعقول أن تطبق عليها نفس التشريعات والتنظيمات التي تسير المصارف والمؤسسات المالية خصوصا فيما يتعلق بالإخضاع الضريبي، فالأمر يحتاج إلى قليل من المرونة بسن تشريعات وتنظيمات أكبر تفصيلا مع تخفيف الضوابط على النشاط والمؤسسات الممارسة لهذا النشاط تتماشى مع التطورات الإقتصادية الراهنة والتي تسمح بالنهوض بقطاع المالية ككل وبالصيرفة الإسلامية خصوصا بإعتبارها جزءا من الشمول المالي الذي يهدف الى توفير القدر الكافي من رؤوس الأموال الموجهة في نهاية المسار لتحريك قطاعات الاقتصاد الوطني.

2.3 مكونات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

أ- بنك البركة الجزائر: هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص) بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر)و مجموعة البركة المصرفية(البحرين) ، تم إنشاؤه في ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دينار، بدأ مزاولة نشاطه في سبتمبر1991، في 2006 تم زيادة رأس ماله إلى 2,5 مليار دينار، و في 2009 زيادة أخرى إلى 10 مليار دينار، و في 2017 زيادة ثالثة إلى 15 مليار دينار جزائري، و يبلغ عدد فروع البنك 31 فرع في جانفي 2022، في إنتظار إستكمال فرعي حيدرة و ورقلة عما قريب.

نجد أن مجموع الميزانية في سنة 2019 بلغ568 261 مليون دينار محققا زيادة ب 4٪، و خارج الميزانية للبنك بلغ 163 55 مليون دينار جزائري محققا بذلك إنخفاظ ب 11٪، في حين أن الناتج الصافي بلغ333 6 مليون دينار، و بذلك يحقق زيادة بلغت 22,59٪ (سنوي، 2020)

ب-مصرف السلام الجزائر: هو وحدة من الوحدات التابعة لمصرف السلام البحريني وهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم الإعلان عن إنشائه بتاريخ 8 جوان 2006، وتم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه في 20 أكتوبر 2008، وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري كثمرة التعاون الجزائري الخليجي برأس مال قدر بـ 7.2 مليار دينار جزائري ثم تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، و في 2020 تم رفعه إلى 15 مليار دينار، ويبلغ عدد فروعه حتى الآن في جانفي 2022: 18 فرع.

نجد أن مجمل أصول المصرف في سنة 2020 بلغ 626 162 مليون دينار جزائري محققا زيادة بنسبة 24٪ مقارنة بسنة 2019، في حين أن النتيجة الصافية للمصرف كانت069 3 مليون

دينار، محققة بذلك إنخفاظ قدره 23٪ مقارنة بسنة 2019، و السبب راجع تفشي جائحة كورونا التي ألقت بظلالها بشكل سلبي على مختلف الأصعدة المالية و الإجتماعية و حتى الاقتصادية (سنوي، بنك السلام، 2020).

ج-النوافذ الإسلامية: على مستوى البنوك التجارية التالية:البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط، البنك الجزائري للتنمية الريفية، حيث يبلغ عدد الشبابيك 130 شباك في مارس 2021.

د-بنك الخليج الجزائرAGB :هو أحد البنوك الثلاثة الخاصة في الجزائر، و هو بنك أجنبي تجاري بمساهمة كل من (بنك برقان 60٪ و بنك تونس العالمي 30٪، و البنك الأردني الكويتي 10٪) تأسس في ديسمبر 2003، بدأ نشاطه في 2004، برأس مال قدره 6,5 مليار دينار، و في 2009 تم رفع رأس ماله إلى 10 مليار دينار، و في 2019 ب 20 مليار دينار جزائري، ، يبلغ عدد فروعه 61 فرع.

هـ- التأمين التكافلي(السلامة للتأمينات): و تعتبر الشركة الوحيدة في الجزائر التي تتعامل بالتأمين الإسلامي و خدمات التكافل في الجزائر، تم إعتماد شركة سلامة لتأمينات الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر في جويلية 2006، و بذلك امتصت شركة البركة و الأمان لتأمين و إعادة التأمين المنشأة في مارس 2000، حيث ظل عمل شركات التأمين التكافلي مبهم إلى أن جاء قانون المالية 2020 في مادته 103(يمكن لشركات التأمين كذلك إجراءات معاملات تأمين على شكل تكافل) حيث عرّف التأمين التكافلي، ثم صدر المرسوم التنفيذي المتعلق بشروط و كيفية ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر في فبراير 2021. بلغ رقم أعمال الشركة سنة 2020 ب4,6 مليار دينار مسجلا انخفاض ب 14,81٪ مقارنة بالسنة التي قبلها و السبب راجع إلى الأزمة الصحية التي أثرت بشدة على قطاع التأمينات.

3.3 التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

-إفتقار الصيرفة الإسلامية في الجزائر للقوانين و التشريعات المنظمة و المؤطرة للعمل المصرفي الإسلامي، خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية المتوافقة مع القواعد الشرعية.

-لم يراع بنك الجزائر أية خصوصية للعمل المصرفي الإسلامي.

-ندرة الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية و المعرفة الشرعية و الكفاءة المهنية.

-احتفاظ المصارف الإسلامية بمستويات عالية من السيولة مما يؤثر سلبا على ربحيتها.
-تعتبر أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل بنك الجزائر غير صالحة التطبيق على المصارف الإسلامية خاصة آليات إعادة التمويل و إدارة السيولة.
-يفرض بنك الجزائر معدل الإحتياطي الإجباري على إجمالي الودائع لدى المصارف الإسلامية و لا يستثنى فرض المعدل على الودائع الإستثمارية.
- عدم وجود قانون يؤطر عملية إصدار و تداول الصكوك الإسلامية.
-ضعف الجانب التنظيمي و الإشرافي و حتى الرقابي الشرعي لبنك الجزائر على المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.
-إقتصار التأمين التكافلي في الجزائر على شركة واحة فقط مما يقلل من نسبة المنافسة في السوق.
-تأخر صدور القوانين المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر مما يجعلها الإستثناء العربي الوحيد المتأخر في الصناعة المالية الإسلامية.
-رفع المصداقية لدى المتعاملين مع النوافذ و الشبابيك الإسلامية مما يتطلب تسويق إسلامي جيد.
-عدم إكتمال الإطار المؤسسي الملائم للمصارف الإسلامية.
- تحدي خارجي يتمثل في نقص التعامل مع مختلف المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، إلا أن هنالك بوادر لتعزيز التعامل و التعامل مع مؤسسات البنى التحتية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية خاصة بعد توقيع في 18 جانفي 2022 مذكرة تفاهم بين بنك الجزائر و هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(أيوفي) في انتظار إبرام اتفاقيات أخرى مع مختلف المؤسسات.

4. أهمية الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في مرافقة المؤسسات المالية الإسلامية

تعد الوكالة الإسلامية للتصنيف المسؤولة على تقديم خدمة التصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية، نظرا لطبيعة وخصوصية عملها المستمد من الشريعة الإسلامية، فلا يمكن لمؤسسات التصنيف التقليدية تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية.

4.1 نشأة الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف:

تعد أول مؤسسات التصنيف الإسلامية تلك التي أنشئت 2006 في البحرين وقام بتأسيسها عدد من البنوك الإسلامية ومؤسسات التصنيف الائتماني بقيادة البنك الإسلامي

للتنمية كشركة مساهمة مقرها البحرين برأسمال مصرح قدره 10 ملايين دولار سنة 2000 حصلت على رخصة من البنك المركزي البحريني للعمل كمؤسسة خارجية لتقييم الائتمان من مبادئها الأساسية الشفافية الجودة النزاهة والاستقلالية يمتلك البنك الإسلامي للتنمية 42 % من رأسمال الوكالة، أما الباقي فمقسم على الشكل التالي (الموقع الرسمي للوكالة الإسلامية للتصنيف):

-11 %: البحرين الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، وبنك أبو ظبي الإسلامي، والتكافل الماليزية؛

- 5 %: مجموعة البركة الإسلامية؛

-5.3 %: وتملك شركة "جيه.سي.آر" الباكستانية للتصنيف؛

-2 %: كابيتال انتلجنس القبرصية.

- وتتوزع النسبة المتبقية على عدد من الشركات والمؤسسات المالية ووكالات التصنيف.

2.4 **أنواع التصنيفات المقدمة** تقدم الوكالة الدولية للتصنيف نوعين من التصنيفات (مشعل، 2008، صفحة 9):

أ-**التصنيف الائتماني**: يوضح مدى القوة و الملاءة المالية للمؤسسة المالية و منتجاتها وهناك عدة معايير التي تعتمدها الوكالة في هذا النوع من التصنيف تختلف عن المعايير المعتمدة في وكالات التصنيف التقليدية نذكر منها (جمال زايدي، الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف): الإدارة أي جودة الإدارة بمعنى الملاك مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و تنظر للخبراء وأدائهم وتكمن أهمية هذا العنصر في كون أن الإدارة السيئة تجعل أداء المؤسسة سيئا في حال الأزمات ، كما يتم تقييم عنصر تكنولوجيا المعلومات و مصادرها وحداثتها فهي تزود المؤسسة بميزة تنافسية و العنصر الثالث للتقييم هو مصادر التمويل و قدرة المؤسسة على الإقراض وقت الصعوبات و تقييم جودة الأصول .

ب-التصنيف الشرعي: يوضح مدى موافقة المؤسسة المالية الإسلامية ومنتجاتها للمتطلبات الشرعية والتزامها بتوجيهات هيئتها الشرعية والمعايير التي تعتمدها، بدءاً بمجلس اللجنة الشرعية ومدى شهرته ومعرفته في القضايا الشرعية وفي المالية والأعمال، وكذا عدد اللقاءات التي يعقدها وأجندة أعماله، كما تنظر إلى تقييم المنتجات وشفافية الإعلان عنها التي تقدمها، وبعدها يخضع التقييم إلى نظام التنقيط وبعده يمنح التصنيف. وليس من مهام التصنيف الشرعي طبقا للوكالة بيان الحكم الشرعي للمنتجات ولا التعقيب على قرارات الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية.

3.4 أهداف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

تهدف الوكالة لتحقيق ما يلي (براضية، 2010-2011، صفحة 138):

- تصنيف الكيانات العامة والخاصة؛
- إجراء تقييم مستقل وإبداء الرأي في خسائر الكيان المصنف المحتملة مستقبلا؛
- إجراء تقييم مستقل عن مدى اتفاق الكيان أو الأداة المالية مع المبادئ الشريعة الإسلامية؛
- بث البيانات والمعلومات التي تساعد على تطوير سوق رأس المال الإسلامية؛
- أن تكون أداة فاعلة لإدخال معايير تحقق المزيد من الإفصاح والشفافية؛
- المساهمة في تعزيز سوق رأس المال الإسلامية الدولية والأدوات المالية الإسلامية؛
- تعزيز البنية الأساسية للسوق المالية الإسلامية بما يضفي القوة والشفافية على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكينها من تقدير حجم المخاطر التي تواجهه؛
- تطوير النشاط المصرفي الإسلامي وجعل منتجاته مقبولة أكثر على الصعيد العالمي.

4.4 كيفية تصنيف الجودة الشرعية من قبل الوكالة:

بغرض معرفة مدى التزام المؤسسات المالية بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية تعتمد الوكالة الدولية للتصنيف على الخطوات التالية: (للتصنيف، 2021)

- تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية لدى الوكالة بدراسة الهيكل التفصيلي لكل من أصول وخصوم المنتجات للتحقق من مدى تطابقها ومراعاتها للمبادئ وتنطوي الدراسة على مراجعة الإجراءات المتبعة للتحقق من صحة الأنظمة والمنتجات التي تقدمها المؤسسة مع دراسة الفتوى التي تعلن بمطابقة المنتجات والأنظمة لمبادئ الشريعة؛

- تنتقل لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة لدراسة بعض الاتفاقيات الموقعة لضمان درجة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في هذه المستندات ويشكل ذلك أساسا للفتوى كما تقوم أيضا بدراسة نظام الرقابة الداخلية ونظام التدقيق للتأكد من موافقته مع أحكام الشريعة والتعامل مع حالات عدم الالتزام؛

- بالنسبة لحالة وجود فرع إسلامي أو نافذة إسلامية تقوم لجنة التصنيف الشرعي التابعة للوكالة بدراسة الإجراءات والضوابط الكفيلة بعدم خلط الأموال، وذلك من خلال الفصل الكامل للأموال وأنشطة التمويل، وهو من الأمور المرغوب فيها؛

- يتم تقييم الإفصاح عن المعلومات للعملاء والمستثمرين بشأن عمليات المؤسسة وطريقة حساب الربح والخسارة والمشاركة فيها ونوع الأنشطة التي يتم القيام بها، ويكون لذلك تأثيرا على تصنيف الجودة الشرعية؛

- كما تدرس لجنة تصنيف الجودة الشرعية ما إذا كانت المؤسسة قد تبنت لائحة المبادئ لديها وأن نصوصها مفهومة من قبل المسؤولين التنفيذيين في المؤسسة وما هو النظام المعمول به من أجل ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛

- تدرس لجنة التصنيف السياسات والممارسات المحاسبية، وأسلوب عرض البيانات المالية لتقييم مدى تقيدها بالمعايير الشرعية والمعايير الأخرى مثلا: المعايير الدولية لإصدار التقارير المالية طالما لا يوجد تعارض فيما بينها وبين قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية؛

-كما تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية بدراسة مدى كفاءة الإدارة، النظم، والإجراءات التي تتبعها في فحص إجراءات الضمان وطرق تقييم المخاطر المتبعة من قبل المؤسسة.

وتتم عملية تصنيف الجوة الشرعية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول1: مراحل تصنيف الجودة الشركة في وكالة التصنيف الإسلامية الدولية

الأطراف المعنية بالتصنيف	المراحل	خطوات سير عملة تصنيف الجودة الشرعية
المصدر/الزبون	1	يوقع اتفاقية التصنيف الشرعي مع الوكالة يقدم المعلومات المبدئية المطلوبة للزبون
الوكالة	2	تبلغ أمانة هيئة الرقابة الشرعية لتشكيل لجنة جودة التصنيف الشرعي تقوم بدراسة مبدئية وترسل المعلومات الأولية الى لجنة تصنيف الجودة الشرعية
لجنة تصنيف الجودة الشرعية	3	تقوم بالاتصال بالوكالة لتقديم استبيان تفصيلي الى المصدرأو العميل
الزبون/المصدر	4	يقدم معلومات تفصيلية للرد على الاستبيان التفصيلي
الوكالة	5	تحدد مع لجنة تصنيف الجودة الشرعية النقاط الواجب تناولها في مرحلة الدراسة والتدقيق تقوم بإجراء تحليل لما قبل اجتماع التدقيق والدراسة تعد تقرير خاص باجتماعات لجنة تصنيف الجودة الشرعية
لجنة التصنيف الشرعي	6	تقرر تصنيف الجودة المبدئي/الأولي ويرسل إلى العميل
الزبون	7	يمكن له الاستئناف بالاعتماد على أية حقائق أو معلومات جديدة

لجنة تصنيف الجودة الشرعية	8	تبحث في الاستئناف المقدم من العميل وتتصدر قرارها
الزبون	9	يوافق على قرار التصنيف ويعلن التصنيف للجمهور
الوكالة	10	تعلن الوكالة التصنيف الشرعي لوسائل الإعلان والجمهور

المصدر: حمو محمد، **تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17 السداسي الثاني، الجزائر، 2017، ص 304.

ولتصنيف المؤسسات والمنتجات الإسلامية قامت الوكالة بوضع درجات للتصنيف الشرعي تعبر عن مدى التزامها بمعايير الجودة الشرعية، وهي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول 2: درجات التصنيف الشرعي

(SQR) AAA	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف فإن المؤسسة أو المنتج المالي الحاصل على هذه الدرجة ملتزم بمستوى ممتاز جدا بمعايير ومتطلبات الشريعة طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية
(SQR) AA	حسب رأي الوكالة الإسلامية فان المؤسسة أو المنتج الحاصل على هذه الدرجة ملتزم بمستوى ممتاز بمعايير ومتطلبات الشريعة طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية
(SQR) A	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف فان المؤسسة أو المنتج المالي الحاصل على هذه الدرجة ملتزم بمستوى مرتفع جدا بمعايير ومتطلبات الشريعة طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية، ويعاني من أوجه قليلة جدا من الضعف في مجال الالتزام
(SQR) BBB	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف فان المؤسسة أو المنتج المالي الحاصل على هذه الدرجة ملتزم بمستوى مرتفع بمعايير و متطلبات الشريعة طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية،و يعاني من بعض أوجه الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي
(SQR) BB	تلتزم المؤسسة بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعيين ويعاني من بعض أوجه الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي
(SQR) B	في أي الوكالة أن المؤسسة أو الأداة المالية يلتزم بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعي، ويعاني من أوجه الضعف في بعض مجالان الالتزام الشرعي

المصدر: عبد الرحيم شنيني، أحمد علواني، **تصنيف الجودة الشرعية للبنوك الإسلامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد12، الجزائر، 2011، ص393.

الجدير بالذكر في موضوع التصنيف سواء كان التصنيف شرعيا أو ائتمانيا، لا تقوم به الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف إلا بطلب من المؤسسات المالية الإسلامية أو مؤسسات أخرى.

4. خاتمة:

يعتبر التصنيف الائتماني ضروري للمؤسسات المالية أو المنتجات المالية فهو يكسبها ثقة ومصداقية أمام الجمهور ويعزز التعامل بها أو معها، والمؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها مؤسسات مالية يمكنها القيام بتصنيف منتجاتها وهو مالا توفره لها مؤسسات التصنيف التقليدية، لذا كان لابد من التفكير بوجود مؤسسة لتصنيف الصناعة المالية الإسلامية وهذا ماتوجد بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف دورها يتمثل أساسا في تقديم خدمة التصنيف للصناعة المالية الإسلامية، و في الآونة الأخيرة باعتبار الجزائر أولت إهتماما واضحا بهذه الصناعة، يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أو المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية اللجوء إلى هذه الوكالة للقيام بعملية التصنيف لها، وهذا مايعزز أكثر ثقة الزبائن والجمهور في هذه المؤسسات وتوصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة

-يعتبر التصنيف ضروري للمؤسسات والكيانات المالية؛

-إن قيام المؤسسات المالية الإسلامية بالتصنيف يعزز ثقة الجمهور فيها؛

-الوكالة الاسللامية الدولية هي المخولة بتقديم خدمة التصنيف للصناعة المالية الإسلامية؛

-تقدم الوكالة الإسلامية الدولية نوعين من التصنيف التصنيف الائتماني والذي توفره كذلك مؤسسات التصنيف التقليدية والتصنيف الشرعي الذي تتميز بتوفيره فقط الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف؛

-عدم قيام الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في الجزائر بتصنيف منتجاتها.

توصيات:

بناءا على النتائج المتوصل اليها نقترح التوصيات التالية:

-الزامية قيام المؤسسات المالية الإسلامية بالتصنيف الائتماني والشرعي بالأخص؛

-لضمان نجاح الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لابد من تبني معايير وتنظيمات المؤسسات الداعمة الدولية للصناعة المالية الإسلامية لمرافقت ودعم المؤسسات المالية في الجزائر؛

-يمكن للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر الإستفادة من خبرات وتجارب الدول في مجال الصناعة الإسلامية للنهوض بها؛

-ضرورة قيام المؤسسات المالية الإسلامية بالتصنيف الشرعي لها لضمان وتعزيز ثقة الجمهور فيها خاصة الزبائن، ونظرا لغياب الثقة في بعض الأحيان في هذه المؤسسات المالية الإسلامية.

5. قائمة المراجع:

المذكرات

-حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، 2010-2011.

المقالات:

- فيلالي شعيب، زنكري ميلود ، (2019)، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ودورها في تعزيز الجودة الشرعية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 2، الجزائر.

- حمو محمد، (2017)، تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17 السداسي الثاني، الجزائر.

- شنيني عبد الرحيم، علواني أحمد،(2011)، تصنيف الجودة الشرعية للبنوك الإسلامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد12، الجزائر.

- قندوز عبد الكريم أحمد، قعلول سفيان حمده، (2020)، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع، و التحديات و الآفاق، دراسات معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد الأول، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، ص 27- 28.

- بوعيطة عبد الرزاق، (2018)، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة برج بوعريريج، المجلد 09 – العدد 03.

المداخلات:

- مشعل عبد الباري، (2008)، رؤية مستقبلية لنظم ومعايير الجودة الشرعية وتصنيفاتها وآليات تطبيقها في المؤسسات المالية، الملتقى الدولي الثامن للمؤسسات المالية حول مستقبل الصناعة المالية الإسلامية، ص9.

تقارير

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الجزائر، صادر بتاريخ 24 مارس 2020،الموافق لـ 29 رجب عام 1441هـ، ص 34

-حسب التقرير السنوي لبنك البركة الجزائر

- حسب التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر شوهد على الموقع الرسمي يوم 27 جانفي 2022.

مواقع الانترنيت:

-تاريخ الإطلاع 2021/04/30 التوقيت 12:00 https://thesis.univ-biskro.dz

-الموقع الرسمي للوكالة الإسلامية للتصنيف، https://www.arabnak.com، تاريخ الاطلاع: 03-10-2020.

- جمال زايدي، الرئيس التنفيذي للوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف، على الموقع تاريخ الاطلاع 14-11-2018. www.iirating.com

تاريخ التصفح 2021/05/10 التوقيت 11:00 https://www.bank of algeria.dz